**البنود المرجعية لإعداد مخططات هيكلية لتجمعات فلسطينية في المنطقة المسماه (ج)**

 **"Cluster Plan"**

**إشراف: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المؤل) في فلسطين**



**بالشراكة مع: وزارة الحكم المحلي**



**بتمويل من: الإتحاد الأوروبي**

 *ضمن نشاطات مشروع "تعزيز حيازة المسكن والمنعة للتجمعات الفلسطينية من خلال تدخلات إقتصادية ومكانية تخطيطية في المنطقة ج"*



**تشرين الأول 2017**

**الشروط والمواصفات المرجعية الخاصة بإعداد**

مخطط هيكلي لمنطقة شمال-غرب جنين

**(Terms of Reference − ToR)**

**جدول المحتويات:**

[1. خلفية عامة 3](#_Toc490978723)

[2. لمحة عامة عن المنطقة المستهدفة 5](#_Toc490978724)

[3. مجال الاتفاقية 6](#_Toc490978725)

[4. الأهداف 7](#_Toc490978726)

[5. مسؤوليات الطرف الأول (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبالشراكة مع وزارة الحكم المحلي) 7](#_Toc490978727)

[6. مسؤوليات الطرف الثاني (الفريق الإستشاري) 8](#_Toc490978728)

[‌أ. المسؤوليات والأنشطة الرئيسية 8](#_Toc490978729)

[7. منهجية العمل والخطة الزمنية 9](#_Toc490978730)

[8. المخرجات الرئيسية (النتائج والتقارير) 12](#_Toc490978731)

[9. المؤهلات المطلوب توفرها لدى الفريق الاستشاري 13](#_Toc490978732)

[10. المـلا حـــــــق 15](#_Toc490978733)

[‌أ. ملحق رقم (1): التقييم الفني والمالي 15](#_Toc490978734)

[‌ب. ملحق رقم (2): بدلات الأتعاب 16](#_Toc490978735)

[‌ج. ملحق رقم (3): نموذج الأنشطة والمهام للكادر الاستشاري 17](#_Toc490978736)

[‌د. ملحق رقم (4): "دليل التخطيط الفيزيائي" و"دراسة آلية تقييم أثر حقوق الإنسان" باللغة الانجليزية على قرص مدمج (CD) مرفق بوثائق العطاء 18](#_Toc490978737)

# **خلفية عامة**

تشكل الأرض المصنفة ج ما نسبته 60% من الضفة الغربية وتحتوي على قدر كبير من مقومات بناء الدولة الفلسطينية، سواء الثقافية والاقتصادية و البيئية. منذ توقيع اتفاقية اوسلو عام 1995 لم يتمكن الفلسطينيون من استغلال الموارد المتوفرة في المنطقة ج بسبب سياسات التخطيط المقيدة التي تمارسها الأجهزة الإسرائيلية وعلى رأسها الادارة المدنية الاسرائيلية. يتضح ذلك من خلال إصدار 12,500 قرار هدم بحق مبانٍ فلسطينية من أصل 13,000 مبنى قائم، بالاضافة الى الموافقة على نسبة ضئيلة جدا تبلغ 0.5% فقط من المخططات المكانية الفلسطينية المقدمة للجانب الإسرائيلي. إن حرمان الفلسطينيين من المصادقة على المخططات المكانية التي بادروا بإعدادها يشكل حرماناً لهم من حقهم في التطوير والتنمية، وهو ما يؤثر سلبا على حقهم في حيازة المسكن.

منذ الاحتلال الإسرائيلي في عام 1967 وحتى الآن استولت اسرائيل على مساحات واسعة من أرض الضفة الغربية وأقامت عليها مستوطنات إسرائيلية، ويمنع الفلسطينيون من استخدامها. حالياً ثلث أرض الضفة الغربية اصبحت ممتلكات حكومية، وعشرات الآلاف من الهكتارات في الضفة الغربية قد أُعِلنت منطقة عسكرية مغلقة أو صودرت لأغراض عسكرية، ولا يسمح للفلسطينيين استخدام هذه الأرض أو إدارجها ضمن مخططات هيكلية فلسطينية. إن الاجراءات الاسرائيلية حصرت قدرة الفلسطينيين في البناء فقط ضمن مساحة المخططات التي توافق عليها اسرائيل وتبلغ حالياً 0,5 % من اجمالي مساحة أرض المنطقة "ج"، فيما اتاحت نسبة 20 % منها لبناء المستوطنات، ليصبح عدد المستوطنين (340,000) مستوطن يقيمون على أرض الضفة الغربية في مستوطنات مخالفة للقانون الدولي. أما الجدار الفاصل فقد عزل 8,5٪ من أرض الضفة الغربية في المنطقة الغربية.

بعد احتلال الضفة الغربية عدلت إسرائيل قانون التخطيط الأردني المطبق فيها منذ العام 1966، لصالح نظام تخطيط مركزي تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة (بموجب الامر العسكري 418) قام بالغاء لجان التخطيط المحلية القائمة مسبقاً. ولا يوجد أي تمثيل للمجتمعات المحلية في نظام التخطيط الحالي والذي يستاثر بعضويته ممثلون عن الجيش الاسرائيلي والمستوطنات الاسرائيلية. ومن خلال النظام الجديد تقوم اسرائيل بفرض القيود والعقبات على المواطنين الفلسطينيين المقيمين في المنطقة "ج" بطريقتين: عبر تقييد أو رفض اعطاء التراخيص للبناء، أو عبر اصدار اوامر بالهدم والاخلاء والمصادرة بحق مباني بُنيت بدون رخصة. كثيراً ما أشارت تقارير منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية إلى عدم فعالية أو فشل نظام التخطيط الحالي المبني على مخططات إقليمية قديمة من فترة الإنتداب البريطاني، تحرم أو تحد بشدة أو تؤخر التخطيط من جانب التجمعات الفلسطينية وتحجب رخص البناء. هذا ومن بين 110 مخططات هيكلية لقرى فلسطينية تغطي 121 تجمع في المنطقة "ج" قُدمت للاسرائيليين، تم الموافقة فقط على 5 مخططات، مما يعني ان أن باقي القرى اهلها مهددون بالتهجير وهدم المنازل والمنشآت. ياتي هذا الموقف الاسرائيلي بما يتعارض مع القانون الدولي الانساني، ومع اراء خبراء دوليين وفنيين محايدين[[1]](#footnote-1).

إن التخطيط المكاني على رأس أولويات الحكومة الفلسطينية والأمم المتحدة ومجتمع المانحين ومجموعات حقوق الإنسان المحلية والوطنية، وذلك لكونه إحدى العقبات الرئيسية التي تضعها الإدارة المدنية الإسرائيلية أمام التنمية المستدامة والتطور العمراني والحفاظ على حقوق الإنسان الأساسية في الضفة الغربية وفي المنطقة المسماة “ج” على وجه التحديد. حيث أن إستمرار إنكار حق الفلسطينيين في ملكية التخطيط المكاني، بالإضافة إلى نظام التخطيط المنحاز والذي يتنافى مع مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي تتبعه الإدارة المدنية الإسرائيلية أدى إلى الحاجة لإعادة تخطيط التوجه الفلسطيني وتوجه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تجاه التخطيط المكاني في الضفة الغربية من خلال دعم الهيئات المحلية والتجمعات الفلسطينية الواقعة في منطقة ج في ممارسة حقهم بإعداد مخططات تلبي إحتياجاتهم الإنسانية والتنموية . بدأت عملية التخطيط البديل هذه عام 2011 بتقديم تدريجي لمخططات هيكلية تفصيلية أنجزتها مجموعة من المجتمعات الفلسطينية ممثلة بهيئات الحكم المحلي في المنطقة “ج” لغرض مصادقة الإدارة المدنية الإسرائيلية عليها. وبالنظر لنظام التخطيط لدى الإدارة المدنية الإسرائيلية وضآلة احتمالية المصادقة على الخطط بنهاية المطاف، فإن الاستراتيجية تبنت تدريجياً منهجية الأمر الواقع التي لا تعتمد المصادقة الرسمية للإدارة المدنية الإسرائيلية إلزامية للمخططات قبل المضي قدما في مرحلة التنفيذ. وقد إستند ذلك التوجه إلى أهمية التخطيط المكاني كأداة لحماية حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في المسكن وحماية السكان من خطر الهدم والإخلاء القسري، وكذلك كميسّر للتنمية المستدامة للفلسطينيين في الضفة الغربية.

مع إدراك ضرورة التعامل بحذر مع الإدارة المدنية الإسرائيلية، يميل "التوجه الموحد للأمم المتحدة" للعام 2015 وبالتوافق مع السياسة العامة لوزارة الحكم المحلي المتبناه في دراسة آلية تقييم أثر حقوق الإنسان - مخططات قانونية تفصيلية معدّة من قبل المجتمعات المحلية الفلسطينية في المنطقة "ج" التي تحتلها اسرائيل من الضفة الغربية لتقديمها للإدارة المدنية الإسرائيلية والتي تم إنجازها في العام 2016 إلى مراكمة المزايا الكامنة التي ترافق المنهجية الجديدة في التخطيط، مع مراعاة تبني مبدأ تجنب إحداث الضرر. لذلك، قررت الأمم المتحدة أن "التعامل" مع التخطيط المحلي ضمن نظام التخطيط الإسرائيلي يمكن أن يتفوق على تلك السلبيات إذا تم ربط ذلك بمنهجية تخطيط أكثر شمولية، بما في ذلك التخطيط الإقليمي والوطني الذي يجمع وتسترشد به مستويات التخطيط المحلية والمحافظات (مناطق-المدن)، والإقليمية والوطنية بطريقة منسجمة. لذلك، من المستحسن للأسرة الدولية ليس فقط مواصلة دعمها للمخططات الهيكلية المحلية، ولكن أيضا أن تدعم تطوير المخططات المكانية الوطنية والإقليمية، وذلك بهدف الحصول على تغطية شاملة للمنطقة "ج." ضمن هذا السياق قام الإتحاد الأوروبي وبالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ووزارة الحكم المحلي بدعم مشروع يهدف إلى تعزيز وتحسين القدرة على الصمود والمنعة و حيازة المسكن في التجمعات الفلسطينية في الأرض المصنفة ج في الضفة الغربية من خلال تدخلات على صعيد التخطيط المكاني والاقتصادي وتطوير استخدام الأرض، ومن ضمنها إعداد مخططات هيكلية للتجمعات الفلسطينية في المنطقة "ج".

# **لمحة عامة عن المنطقة المستهدفة**

يعد هذا التجمع تابع لمحافظة جنين شمال الضفة الغربية. وقد تشكلت حدوده نتيجة للواقع الجيوسياسي والمتمثل في الخط الأخضر (1949) والجدار الفاصل (2002). يعتبر هذا التجمع جزء من الأرض المسماه (ج) استناداً الى اتفاقية أوسلو(1995) والتي يسيطر عليها بشكل كامل قوات الاحتلال الإسرائيلي. إنّ الأوضاع الإنسانية والتنموية للتجمعات الفلسطينية الواقعة ضمن الحدود الأولية المقترحة للمخطط الهيكلي تعد سيئة. هذا ويقع ضمن حدود المخطط سبعة تجمعات سكانية وهي: خربة المنطار الشرقية، خربة المنطار الغربية، ظهر المالح، برطعة الشرقية، خربة عبد الله اليونس، الرعدية، وام الريحان وهي مهددة بالمجمل بأكثر من 240 اخطار هدم. من أكبر التحديات التي تواجهها هذه المناطق وقوعها في منطقة معزولة تماما خلف الجدار الفاصل بمساحة تقارب 29,245 دونم، بالإضافة الى محاصرتها بأربع مستوطنات اسرائيلية بمساحة مبنية كلية تصل الى 1,729 دونم، مما يمنع التمدد والتوسع الطبيعي لهذه التجمعات الفلسطينية ويعيق وصولها الى المصادر الطبيعية ومن أهمها المياه والأراضي الزراعية.

إن اجمالي المساحة المبنية ضمن هذه التجمعات الفلسطينية السبعة تصل إلى 2,213 دونم، ويوجد فيها شبكة طرق يصل طولها إلى 38 كم تخدم ما يقارب 6,000 نسمة، علماً بأنه يتواجد في المنطقة 6 مدارس و منشئتان صحيتان. يتم تمثيل التجمعات السكنية السبعة بأربعة مجالس قروية ومجلس بلدي واحد، وهم: مجلس قروي زبدة الجديدة، مجلس قروي ظهر المالح، مجلس قروي أم الريحان، ومجلس قروي خربة عبد الله يونس، بالإضافة الى بلدية برطعة الشرقية. هذا وقد جرت الانتخابات المحلية مؤخراً في هذه الهيئات المحلية.

قُدم حتى هذه اللحظة خمسة مخططات هيكلية لخمسة من التجمعات الفلسطينية المذكورة أعلاه الى الإدارة المدنية الإسرائيلية، حيث تم العمل على هذه المخططات بالشراكة التامة مع المجتمعات المحلية وبدعم من وزارة الحكم المحلي الفلسطينية. أما عن أوضاع المخططات وتقدمها في النقاش مع الإدارة المدنية الاسرائيلية، فإن مخطط عبد الله اليونس مودع للاعتراضات العامة، بينما مخططات ظهر المالح وبرطعة الشرقية لا تزال في مرحلة النقاش الفني لفترة تزيد عن 18 شهر. اما فيما يخص أم الريحان، فقد قدم المجتمع المحلي بمخطط بديل للمخطط المُقدم من الإدارة المدنية الإسرائيلية الذي لم يشرك المجتمع المحلي في عملية التخطيط. وقد اعتمدت الإدارة المدنية الإسرائيلية المخطط المقترح منها بعد التعديل عليه، آخذة بعين الاعتبار بعض الاقتراحات المقدمة في المخطط البديل، إلا أن المجتمع المحلي لم يكن راضٍ عن المخطط النهائي المعتمد من الإدارة المدنية الإسرائيلية. بلغ المجموع الكلي للسكان المستفيدين من عملية التخطيط في التجمعات الفلسطينية المذكورة 5,672 نسمة، بمساحة تنظيمية تصل الى 2,595 دونم.

من الجدير ذكره أن التجمعات الفلسطينية التي استهدفت في عملية التخطيط تم استهدافها أيضا بتنفيذ مشاريع بنية تحتية اجتماعية عن طريق صندوق إقراض وتطوير الهيئات المحلية وبتمويل من الاتحاد الأوروبي، حيث نُفذ مركز متعدد الاستخدامات في خربة عبد الله اليونس، ورشحت كل من برطعة الشرقية وأم الريحان لتنفيذ مشاريع فيها بعد أن طابقت معايير اختيار التجمعات المستفيدة من قبل الوزارة والصندوق والإتحاد الأوروبي. بالإضافة الى تنفيذ مشروع تصميم حيز المكاني في خربة عبد الله اليونس بدعم من الاتحاد الأوروبي وبتنفيذ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبالتعاون مع المجتمع المحلي.

|  |
| --- |
| خريطة (1): الحدود التنظيمية الأولية المقترحة[[2]](#footnote-2) للمخطط الهيكلي لمنطقة برطعة – شمال-غرب جنين |

# **مجال الاتفاقية**

إن المجال الرئيسي لهذه المهمة يتمثل بإعداد مخطط هيكلي للمنطقة المستهدفه الموصوفة أعلاه بما يشمل الدراسات والوثائق اللازمة والتي تستند إلى الخطوط العريضة التي وردت في "دليل التخطيط الفيزيائي" و "دراسة آلية تقييم أثر حقوق الإنسان" من حيث المنهجية أو النشاطات أو المخرجات وحسب ما هو موضح في وثائق العطاء.

هذا ويعد المخطط الهيكلي أداة تخطيطية قانونية تستند على معايير التخطيط الدارجة وطنياً وبما يتماشى مع إحتياجات وأولويات المجتمعات المحلية والذي من شأنه تحسين ظروف المجتمعات الفلسطينية في الأرض المصنفة ج من النواحي التخطيطية لحماية وضمان حقهم في مستوى معيشي لائق وذلك ضمن المتطلبات التخطيطية المفروضة من قبل الإدارة المدنية الإسرائيلية. وفي نفس السياق، إن مجال الإتفاقية يسعى إلى تطوير أجندة تنموية محلية وشبه إقليمية لمنطقة الدراسة لإستخدامها كأداة لتطوير المنطقة كجزء لا يتجزء من أراض الدولة الفلسطينية.

# **الأهداف**

يتمثل الهدف العام للمخطط الهيكلي المقترح إلى العمل بشكل تشاركي مع المجتمعات الفلسطينية ممثلة بالهيئات المحلية بغية إعداد مخطط هيكلي تفصيلي لإستخدامات الأراضي وأجندة تنموية للتجمعات الفلسطينية لتعزيز حيازة المسكن وقدرتها على الصمود في ظل الواقع الجيوسياسي الصعب. وتتمثل الأهداف التفصيلية فيما يلي:

* إعداد مخطط تنظيمي تفصيلي لإستخدامات الأراضي للتجمعات السكانية المستهدفة والعمل على تقديمه للإدارة المدنية الإسرائيلية بهدف توفير إرشادات للتطوير والتنمية في القطاع السكاني والصحي والتعليمي والبنية التحتية بما يشمل الطرق وشبكات المياه والمجاري وما إلى ذلك بما يشمل الحفاظ على الموروث الثقافي والطبيعي وتوفير فراغات ومنشآت عامة.
* تطوير المخطط التنظيمي التفصيلي يجب أن يتم ضمن نطاق تنموي مكاني أشمل يعمل على إعادة صياغة الهيكلية الهرمية لتقديم الخدمات الاجتماعية-الإقتصادية لتحديد أولويات التطوير الحضري وإتجاهاته وكثافته وآليات الحفاظ على نمو متوازن بين المناطق الريفية المهمشة (الواقعة في مناطق ج) والمناطق الحضرية (الواقعة في مناطق أ وب) وذلك حسب القدرة الإستيعابية المكانية المتوفرة.
* تحديد الأجندة التنموية المحلية للمنطقة المستهدفة ووضع خطة تنفيذ متكاملة ضمن إطار زمني محدد ومنهجية لمراقبة آليات التنفيذ ورسم إستراتيجيات لتحقيقها بما يتماشى مع المخطط التنظيمي التفصيلي المنوي إعداده، وذلك بشكل تشاركي مع المجتمعات المحلية وهيئات الحكم المحلي والمؤسسات المعنية وبما يتماشى مع أجندة السياسات الوطنية (2017-2022) والإستراتيجيات الحكومية القطاعية ذات العلاقة.

# **مسؤوليات الطرف الأول (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبالشراكة مع وزارة الحكم المحلي)**

* يلتزم الطرف الأول بتوفير المعلومات المتوفرة لديه والتي لها علاقة بإعداد المخطط الهيكلي بما يشمل:
	+ صورة جوية حديثة عالية الوضوح والدقة ليتم إستخدامها في عملية تحليل القدرة الإستيعابية المكانية للمنطقة المستهدفة وربط التوجهات المكانية.
	+ المخططات الهيكلية (التفصيلية) المتوفرة للتجمعات السكانية المستهدفة.
	+ الأجندات التنموية المحلية المعدة للتجمعات السكانية المستهدفة.
	+ توفير مستشار قانوني لديه الخبرة والإضطلاع على عملية إعداد ومصادقة المخططات الهيكلية
	+ تسديد الالتزامات المالية حسب الدفعات المنصوص عليها في وثيقة العطاء. حيث سيتم التعاقد بين برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) والفريق الإستشاري على هذا الأساس.
	+ الالتزام بالمشاركة في الاجتماعات وورش العمل والمساعدة في حشد أصحاب العلاقة بالعملية التخطيطية.

# **مسؤوليات الطرف الثاني (الفريق الإستشاري)**

سوف يعمل الفريق الإستشاري على توفير المساعدة الفنية واللوجستية اللازمة لإعداد المخطط التنظيمي التفصيلي والأجندة التنموية والعمل على تمثيل التجمعات المستهدفة في اللقاءات الفنية ذات العلاقة مع الإدارة المدنية الإسرائيلية وبالتنسيق مع الجهات الحكومية الفلسطينية وبالأخص وزارة الحكم المحلي. هذا ويلتزم الفريق الإستشاري بتغطية جميع التكاليف المتعلقة بتنفيذ المسؤوليات الرئيسية التالية الذكر، وذلك كما هو موضح في ملحق بدلات الأتعاب (رقم 2). مع التأكيد على أهمية الالتزام بالجدول الزمني والكادر الاستشاري والفني الذي تم تعيينه لانجاز كافة الأعمال.

# **المسؤوليات والأنشطة الرئيسية**

سيقوم الفريق الإستشاري بأداء المهام الرئيسية التالية:

* تشكيل فريق تخطيط أساسي من التجمعات السكانية المستهدفة لمتابعة أعمال التخطيط المختلفة
* الحصول على الصور الجوية اللازمة ومعالجتها فنياً بدقة 10 سم والمتوفرة على برنامج الجيومولج ولدى الإدارة العامة للتنظيم والتخطيط العمراني، كصورة جوية لتحضير الخرائط الأساسية اللازمة لإعداد المخطط الهيكلي، بحيث تكون مسؤولية الفريق الإستشاري حوسبة كافة المباني والمنشئات وترسيمها وتسليمها على شكل (shadflies)، تنزيل خطوط الكنتور الفلسطينية (5 متر) المتوفرة على نظام جيومولج بحيث تعكس الواقع الطبوغرافي، تنزيل احواض التسوية بما يعكس الواقع، وتنزيل اي افرازات للاراضي مصدقة حسب الاصول
* عمل مسوح تخطيطية على مستوى المنزل للمناطق المستهدفة والواقعة خارج الحدود التنظيمية والتجمعات غير المنظمة بما يشمل الخدمات والمرافق العامة المتوفرة وكما يتم الاتفاق عليه مع الطرف الأول
* ربط المعلومات التي يتم تجميعها من المسوحات الميدانية مكانياً بواسطة نظم المعلومات الجغرافية
* بناء القدرات الفنية التخطيطية والتنظيمية لممثلي الهيئات المحلية المشاركيين (من خلال ورشات عمل تخصيصية)
* عمل ورشات عمل على مستوى التجمعات السكانية المستهدفة لبلورة رؤية مكانية إستراتيجية موحدة على أن يتم إسقاطها وترجمتها بإستخدامات الأراضي ضمن المخطط التنظيمي التفصيلي
* إعداد تقارير وصفية تفصيلية وخيارات تخطيطية مختلفة على أن يتم مناقشتها ضمن إطار دراسة آلية تقييم أثر حقوق الإنسان
* تعديل المخطط الهيكلي والتصاميم التفصيلية والأنظمة كما يتم الاتفاق عليها مع التجمعات الفلسطينية المستهدفة والتي تهدف إلى تنظيم التطور والتوسع العمراني المستقبلي والحدود المشتركة لهذه التجمعات السكانية مع الاخذ بعين الاعتبار توفير الطرق الرابطة الاساسية بين التجمعات ضمن حدود المخطط الهيكلي وتحديد وتعيين الاستعمالات التنظيمية والخدمات المشتركة لكافة التجمعات السكنية المستهدفة وبما لا يتعارض مع التوجهات والاستخدامات حسب المخطط الوطني المكاني والسير بإجراءات التعديل ورفع الحماية حيثما يلزم
* عرض المخطط الهيكلي ومرفقاته على اللجنة الإقليمية لتبنيه
* تسليم النسخة المتوافق عليه للإدارة المدنية الإسرائيلية ومناقشتها
* تحضير المخططات التفصيلية ذات العلاقة وتسليمها للسلطات الإسرائيلية
* إعداد خطة تنموية محلية تبرز الأولويات التنموية ضمن إطار زمني محدد على أن يتم ربطها مكانياً

# **منهجية العمل والخطة الزمنية**

ترتكز منهجية العمل الخاصة بإعداد المخطط الالهيكلي على العمل بالمشاركة مع المجتمع المحلي ومؤسسات المجتمع المدني والهيئات المحلية الممثلة للمواطنيين وكافة الأطراف ذات العلاقة. أما الخطوات الإجرائية المتعلقة بعملية التخطيط فإنه سيتم الإسترشاد بدليل التخطيط الفيزيائي وفي نفس السياق ترتكز منهجية العمل على الإسترشاد بآلية أثر حقوق الإنسان في عملية إعداد المخطط الهيكلي بما يشمل مؤشرات كمية ونوعية، تترافق مع مقابلات مفتوحة شبه منظمة، بحيث تسمح بتحليل قبلي وبعدي الخاص بتدخلات التخطيط على حقوق الإنسان للسكان الفلسطينين في المنطقة "ج". كما تشتمل المنهجية الكمية والنوعية على مؤشرات للعملية، خصوصا فيما يتعلق بالمخاطر الداخلية المرتبطة بتعامل المخططين مع السكان المحليين. غير أن التقييم سيركز على القطاع السكاني واحتياجاته الأساسية، بما في ذلك الوصول لمناطق الرعي، مصادر المياه، أماكن العمل والخدمات الأساسية وكما هو موضح في آلية أثر حقوق الإنسان المرفقة.

تتضمن منهجية العمل على إنجاز المراحل والخطوات التالية ضمن فترة زمنية لا تتجاوز 18 شهر، كم هو موضح في الجدول التالي:

|  |
| --- |
| **المراحل والأنشطة والجدول الزمني لإعداد المخطط الهيكلي** |
| **المرحلة** | **الأنشطة الرئيسية والفرعية** | **المدة الزمنية** |
| **المرحلة التمهيدية** | * **تشكيل الفرق التخطيطية وتصميم عملية التخطيط**
* إقرار هيكلية إدارة إعداد المخطط
* إقرار برنامج تفصيلي وزمني لعملية إعداد المخطط
* **تحديد الشركاء وأصحاب العلاقة**
* تشكيل لجان مجتمعية وقطاعية وتحديد الأدوار والأنشطة ذات العلاقة
* إقرار خطة للحشد والمناصرة مختصة بجهود عملية التخطيط
* **إطلاق المخطط الهيكلي مع أصحاب العلاقة والشركاء**
 | 1 شهر |
| **المرحلة الأولى** | * **تحليل الوضع القائم**
* تشخيص الوضع القائم وتحليل القطاعات التنموية والإستراتيجية المتوفرة من خلال التواصل مع أصحاب العلاقة (الهيئات المحلية والوزارات والمؤسسات جهة الإختصاص)
* تحليل القدرة الإستيعابية المكانية من حيث توفر الأرض (أي تحديد المناطق المفتوحة) وملائمتها الإيكولوجية للتطور المكاني (بأخذ المعايير الإيكولوجية كالحساسية المائية وطبيعة الترية بعين الإعتبار وبما يتماشى مع تعريفات مخطط الحماية التابع للمخطط الوطني المكاني)
* مراجعة محتوى المخططات الهيكلية وأجندة التنمية المحلية المعدة للتجمعات الفلسطينية المستهدفة
* تصميم وإعداد قاعدة بيانات خاصة بالمخطط الهيكلي والقيام بأعمال المسوحات الميدانية وتخزين المعلومات
* إعداد مسودة التحليل التشخيصي والقطاعي بما يشمل إمكانيات وتحديات التنمية في المجالات التالية:
	+ البنية التحتية – الطرق والمواصلات وشبكات المياه والمجاري
	+ الإقتصاد المحلي
	+ الصحة العامة
	+ التعليم
	+ السياحة، إلخ
 | 1.5 شهر |
| **المرحلة الثانية** | * **تحديد الرؤية التنموية والمكانية (16 سنة)**
* تحديد القضايا والأهداف التنموية واولويات التنفيذ
* تطوير مؤشرات قياس وإعتمادها
* **تحديد توجهات النمو المكاني المستقبلية (8 سنوات)**
* وضع سيناريوهات للنمو السكاني المستقبلي للمنطقة المستهدفة بهدف ربط المناطق الحضرية والريفية (وتوزينها بالإستشارة مع أصحاب العلاقة وذوي الإختصاص)
* إعادة تعريف هرمية ومستوى التدخل المكاني للخدمات الإجتماعية بما يتماشى مع السيناريو المعتمد للنمو السكاني المستقبلي للمنطقة المستهدفة
* إعطاء خطط تصورية وإرشادات تخطيطية للتعامل مع الأولويات التنموية بما يشمل شبكات الطرق والمواصلات العامة والمناطق العامة والخضراء، إلخ.
 | 2 شهر |
| **المرحلة الثالثة** | * **إعداد المخطط الهيكلي لمنطقة التخطيط**
* إعداد المخططات الهيكلية التفصيلية للتجمعات السكانية والتي يتم إبرازها كأولوية ضمن المخطط الهيكلي المعد على أن يتم تحديد المنطقة التنظيمية بالتشاور مع المجتمع المحلي
* إعداد الأحكام التنظيمية ذات العلاقة
* **تسليم النسخة المتفق عليها للإدارة المدنية الإسرئيلية**
* عقد جلسات نقاش أولية مع الجهات الإسرائيلية
 | 2.5 شهر |
| **المرحلة الرابعة** | * **تحديد البرامج والتدخلات التنموية المحلية**
* تحديد وتوصيف التدخات التنموية المحلية وعرض التوجهات المكانية المستقبلية وربطها مكانياً
* وضع خطط للتنفيذ والمتابعة ضمن إطار زمني محدد
* **بناء القدرات الفنية التخطيطية والتنظيمية**
* العمل على رفع الكفاءة الفنية لمتابعة إقرار وتنفيذ المخطط الهيكلي لممثلي الهيئات المحلية
 | 1.5 شهر |
| **المرحلة الخامسة** | * **إطلاق المخطط الهيكلي المعد**
* إعداد وإقرار خطة ترويج للمخطط التنظيمي التفصيلي المعد
* التوافق مع الجانب الإسرائيلي على حدود المخطط (الخط الأزرق)
 | 0.5 شهر |
| **المرحلة النهائية** | * **إعداد المخططات القطاعية والتوافق عليها مع جهات الإختصاص التابعة للإدارة المدنية الإسرائيلية والتي تشمل:**
* البنية التحتية – الطرق والمواصلات وشبكات المياه والمجاري
* الإقتصاد المحلي
* الصحة العامة
* التعليم
* السياحة، إلخ
 | 9 شهور |

# **المخرجات الرئيسية (النتائج والتقارير)**

على الطرف الثاني أن يقدم المخرجات الرئيسية المذكورة في الجدول أدناه بالصيغ المنصوصة عليها كما يلي:

* جميع وثائق المشروع (تشمل الدراسات والمخططات) ينبغي تسليمها في 3 نسخ الكترونية (ملفات مفتوحة) و3 نسخ ورقية، وكذلك يجب تقديم جميع البيانات الجغرافية والطبقات المكانية (ملفات مفتوحة) التي استخدمت لتحليل وإنتاج الخرائط (أوتوكاد ، GIS " lyrs، gdb، shp، mxd" أو غيره). بحيث تكون هذه الخرائط بنفس مواصفات ومحتويات الخرائط الورقية أو الالكترونية المرفقة بالدراسات
* تكون خرائط الدراسات (التقييمات القطاعية (كالطرق) ، امكانيات وتحديات التنمية، وخطط استخدام الأراضي) على اوراق بحجم A3 في اوراق مطوية ضمن وثائق الدراسة وليس كما ورد في دليل التخطيط العمراني. أما الوثائق الأخرى المطلوبة والمخرجات تكون حسب المواصفات الفنية الواردة في دليل التخطيط العمراني ونظام الجيومولج. يمكن تلخيص المخرجات الرئيسية على النحو التالي:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الرقم** | **التقرير** | **تاريخ التسليم** |
| **1** | **التقرير الأولي**ويشمل منهجية وخطة العمل والجدول الزمني التفصيلي والترتيبات اللازمة للمشروع بما يشمل المهام المنوطة بفريق العمل واللجان المجتمعية والقطاعية و أصحاب العلاقة وخطة الحشد والمناصرة المختصة بجهود عملية التخطيط  | بعد 1 شهر من توقيع الإتفاقية |
| **2** | **التقرير التشخيصي** ويشمل تحليل الوضع القائم وتحليل القطاعات التنموية والإستراتيجية وقاعدة البيانات ومراجعة المخططات الهيكلية المعدة والرؤية التخطيطية لإستكمال التخطيط في المجتمعات الأخرى | بعد 4.5 شهر من توقيع الإتفاقية |
| **3** | **المخطط التنظيمي التفصيلي لإستخدامات الأراضي** ويشمل الرؤية التنموية المكانية وتوجهات النمو المستقبلي وتفاصيل المخطط الهيكلي بما يشمل المخطط التنظيمي لإستخدامات الأراضي والأحكام التنظيمية ودعم المجتمعات المحلية للمخطط | بعد 7 شهور من توقيع الإتفاقية |
| **4** | **التقارير الدورية**وتشمل تقارير ورش العمل واللقاءات المجتمعية وتقارير الأنجاز الشهرية | حسب الإنجاز وبفترة زمنية تتخللها لاتتجاوز 1 شهر |
| **5** | **التقرير النهائي**ويشمل سير العمل والنشاطات والمخرجات المختلفة بالاضافة الى المشاكل والمعيقات اثناء الاعداد واي توصيات مقترحة من الفريق الاستشاري  | بعد 9 شهور من توقيع الإتفاقية |

# **المؤهلات المطلوب توفرها لدى الفريق الاستشاري**

يجب أن يوفر الاستشاري فريق متعدد التخصصات من أجل معالجة وإنجاز المهام المطلوبة خلال مرحلة إعداد المخطط. كما يجب أن يمتلك أعضاء الفريق خبرات ومهارات في التخطيط المكاني والإستراتيجي والاقتصاد والزراعة و التنمية المجتمعية والدراسات البيئية والبنية التحتية والوضع الجيوسياسي وأي تخصص ذو علاقة. بالإضافة إلى مهارات الاتصال والتواصل، إلمام ومعرفة في التوجهات التنموية وكذلك إلمام بالتجارب الخاصة بالتخطيط التنموي الإستراتيجي والتنمية المجتمعية التشاركية. ولا يحق للفريق الإستشاري استبدال احد أفراد الكادر المقترح إلا بعد التقدم بطلب رسمي والموافقة الخطية على ذلك من قبل الفريق الأول وبحيث يتم استبداله بشخص بنفس الكفاءة والخبرة أو أكثر. مع مراعاة إن يقوم الفريق الاستشاري بتزويد الطرف الأول بكتاب خطي موقع من الشخص الذي يراد استبداله بموافقته على ذلك وبيان السبب. يلتزم الفريق الثاني بالكادر المتفق عليه، مع مراعاة إرفاق السيرة الذاتية للكادر المقترح لانجاز المشروع، وتكون السيرة الذاتية مرفقة بتوقيع كل شخص على التزامه بالمشاركة في المشروع مع إدراج تاريخ التوقيع. على الفريق الاستشاري تثبيت زياراته الميدانية من خلال مجموعة العمل الفنية المحلية المعرفة في دليل التخطيط العمراني للمناطق المستهدفة أو من خلال الهيئات المحلية أو المجلس المشترك وتثبيت هذه الزيارات في محاضر رسمية، وعلى أن يقوم بتزويد الطرف الأول بنسخة من هذه المحاضر.

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **المسؤوليات** | **المؤهلات** | **مجال التخصص** |
| * قيادة فريق العمل وتيسير الاجتماعات وورش العمل الرئيسية
* التنسيق مع مختلف الشركاء في المشروع اثناء تنفيذ النشاطات المختلفة للمشروع
* عقد ورشة توجيهية التجمعات السكانية وفريق التخطيط الأساسي يتم فيها عرض اهداف المشروع ومنهجية العمل وادوار الجهات المختلفة
* اعداد التقارير المختلفة
* التاكد من جودة المخرجات
* تقييم وتحليل كافة القطاعات التنموية والخدمات
* المشاركة في مختلف اللقاءآت وورش العمل المختلفة
* المساهمة في صياغة الاطار التوجيهي للتنمية المكانية وفي اعداد المخطط الهيكليالأراضي
* ثمثيل التجمعات المستهدفة في النقاشات مع لجان التنظيم (الفلسطينية والإسرائيلية)
 | * شهادة جامعية في التخطيط المكاني
* خبرة عملية 15 سنة على الاقل في مجال التخطيط المكاني
* يفضل من له/لها اضطلاع على المنهجية الواردة في دليل التخطيط العمراني وعلى إضطلاع على دراسة آلية حقوق الإنسان لوزارة الحكم المحلي
* قدرة على قيادة وادارة فريق العمل
* مهارات في التواصل والاتصال
* خبرة في التحليل وكتابة التقارير
 | 1. **خبير تخطيط مكاني/ رئيس الفريق**
 |
| * مساعدة رئيس الفريق في كافة الأعمال والمسؤوليات المنوطة به/بها والمذكورة أعلاه وبالتنسيق مع الطرف الأول
 | * درجة جامعية في التخطيط المكاني
* خبرة عملية 7 سنوات على الأقل في مجال التخطيط المكاني
* يفضل من له/لها اضطلاع على المنهجية الواردة في دليل التخطيط العمراني وعلى إضطلاع على دراسة آلية حقوق الإنسان لوزارة الحكم المحلي
* مهارات في التواصل والاتصال
* خبرة في التحليل وكتابة التقارير
 | 1. **مساعد تخطيط**
 |
| * تحليل قطاع الطرق والمواصلات ووضع الامكانيات والتحديات المتعلقة بالموضوع
* المشاركة في ورش العمل والاجتماعات المختلفة سواء لقاءات توجيهية او نقاش المخرجات مع الشركاء في المشروع
* المشاركة في اعداد الاطار التوجيهي ومخطط استخدامات الأراضي
* المشاركة في وضع الاحكام الخاصة للحفاظ على مقترحات القطاع في منطقة التخطيط
* العمل على اعداد شبكة الطرق والمواصلات بما يتلائم مع متطلبات منطقة التخطيط
 | * درجة جامعية في هندسة الطرق
* حوالي 10 سنوات خبرة في مجال تخطيط الطرق
* يفضل من له/لها خبرة في اعداد المخططات الهيكلية
 | 1. **مهندس طرق ومواصلات**
 |
| * المشاركة في اطار عمل التخطيط بما يتعلق بالمياه، الصرف صحي، الكهرباء والاتصالات.
* تحليل قطاع البنية التحتية الاساسية للتجمعات السكانية المستهدفة (مياه، صرف صحي، كهرباء واتصالات)
* المشاركة في تقييم قطاع البيئة
* المشاركة في تحديث الاطار التوجيهي ومخطط استخدامات الاراضي
* المشاركة في ورش العمل والاجتماعات المختلفة سواء لقاءآت توجيهية او لنقاش المخرجات مع الشركاء في المشروع
 | * شهادة جامعية في الهندسة المدنية تخصص اساسي مياه وصرف صحي
* خبرة عملية 7 سنوات على الاقل في مجال التخصص
* يفضل من له/لها خبرة سابقة في اعداد المخططات الهيكلية
* يفضل من له/لها اضطلاع على المنهجية الواردة في دليل التخطيط العمراني لوزارة الحكم المحلي
* خبرة في مجال البنية التحتية للهيئات المحلية
 | 1. **خبير بنية تحتية**
 |
| * تقييم وتحليل قطاع البيئة والنفايات الصلبة
* المشاركة في تحديث اطار التخطيط الاقليمي بما يتعلق بالتخصص
* المشاركة في إعداد الاطار التوجيهي ومخطط استخدامات الاراضي
* المشاركة في ورش العمل والاجتماعات المختلفة سواء لقاءآت توجيهية او لنقاش المخرجات مع الشركاء في المشروع
* المساهمة في وضع الاحكام الخاصة للواقع البيئي للمنطقة بما يتلاءم مع الأنظمة والقوانين للمؤسسات جهة الاختصاص
 | * شهادة هندسة مدنية في تخصص الهندسة البيئية
* على الاقل 7 سنوات في المجال
* يفضل من له/لها خبرة في اعداد المخططات الهيكلية
 | 1. **خبير بيئة وزراعة**
 |
| * المشاركة في تحديث اطار التخطيط الاقليمي بما يتعلق بالتخصص
* المشاركة في تقييم وتحليل قطاع الاقتصاد المحلي ( صناعة، سياحة، تجارة،...)
* المشاركة في إعداد الاطار التوجيهي ومخطط استخدامات الاراضي
* المشاركة في ورش العمل والاجتماعات المختلفة سواء لقاءآت توجيهية او لنقاش المخرجات مع الشركاء في المشروع
* تقدير تكاليف تنفيذ التطور المستقبلي حسب المقترح في الاطار التوجيهي
* المساهمة في تحديد الابعاد المكانية للاستثمارات في منطقة التخطيط
 | * درجة جامعية في مجال الاقتصاد يفضل الاقتصاد المحلي
* خبرة عملية 7 سنوات على الاقل في مجال الاقتصاد المحلي
* يفضل من له/لها اضطلاع على المنهجية الواردة في دليل التخطيط العمراني لوزارة الحكم المحلي او شارك في اعداد مخططات هيكلية
 | 1. **خبير اقتصاد محلي**
 |
| * تقييم وتحليل القطاعات المختلفة من وجهة نظر الجغرافيا السياسية
* المشاركة في إعداد اطار التخطيط الاقليمي بما يتعلق بالأولويات التنموية
* المشاركة في تقييم وتحليل شبكات البنية التحتية وأثرها الإجتماعي والسياسي
* المشاركة في ورش العمل والاجتماعات المختلفة سواء لقاءآت توجيهية او لنقاش المخرجات مع الشركاء في المشروع
 | * درجة جامعية في مجال الجغرافيا السياسية
* خبرة عملية 7 سنوات على الاقل في مجال الجغرافيا السياسية
* يفضل من له/لها اضطلاع على المخططات الإسرائيلية التوسعية والوضع الجيوسياسي ومحدادته
 | 1. **خبير جيوسياسي وإجتماعي**
 |
| * فحص مخرجات الصور الجوية وتدقيقيها من حيث الدقة والوضوح.
* عمل المسوحات الميدانية اللازمة لضمان تطابق المخططات المقترحة مع ما هو موجود على أرض الواقع (استقطاعات أراضي، شبكة طرق، ...الخ).
* تدقيق كافة المخططات من حيث الشكل والإخراج
 | * درجة جامعية في مجال المساحة
* خبرة عملية 5 سنوات على الاقل في مجال التخصص
* يفضل من له/لها خبرة سابقة في اعداد المخططات الهيكلية أو مخططات استعمالات الأراضي
 | 1. **مساح**
 |
| * تحضير كل الخرائط المطلوبه باستخدام ال GIS أو الاتوكاد
* التواصل مع دائرة ال GIS في وزارة الحكم المحلي من اجل اعتماد الرسم النهائي للمخرجات
 | * دبلوم في رسم الخرائط كحد أدنى.
* خبرة لا تقل عن 5 سنوات في مشاريع مشابهة والتي تطلب العمل باستخدام برامج GIS و الاتوكاد
 | * رسام

 GIS و AutoCAD  |
| * جمع المعلومات اللازمه لتطوير الدراسات والمخططات
* مساعدة الخبراء والمختصين في إتمام المهمات المطلوبه منهم
 | * لديه/لديها خبرة باعداد المسوحات الميدانية
* دبلوم، يفضل تخصص علم سكان، أو علوم اجتماعية أو اي تخصص ذو علاقة
* خبرة لا تقل عن 3 سنوات في العمل الميداني
 | * باحث ميداني
 |

# **المـلا حـــــــق**

#

# **ملحق رقم (1): بدلات الأتعاب**

تدفع بدلات الأتعاب للفريق الإستشاري وفقاً لما يلي:

* الدفعة الأولى: 20% من قيمة الاتفاقية بعد توقيع الاتفاقية وتقديم خطة العمل وهيكلية إدارة المشروع وتسليم التقرير الاولي والموافقة عليها من قبل الفريق الأول.
* الدفعة الثانية: 20% من قيمة العطاء بعد تسليم التقرير التشخيصي والموافقة عليه من قبل الفريق الأول.
* الدفعة الثالثة: 20% بعد تسليم المخطط الهيكلي وتسليم التقرير النهائي وتسليم جميع المخرجات (الوثائق والتقارير) بعدد النسخ والمواصفات المطلوبة وذلك بعد الموافقة عليها من قبل الفريق الأول وتسليم المخطط الهيكلي والدراسات ذات العلاقة للإدارة المدنية الإسرائيلية من خلال جلسة نقاش.
* الدفعة الرابعة: 15% من قيمة العطاء بعد التوافق على حدود المخطط (الخط الأزرق) مع الإدارة المدنية الإسرائيلية.
* الدفعة الخامسة والأخيرة: 25% من قيمة العطاء بعد تمثيل المجتمعات المحلية في جلسات النقاش مع الطرف الإسرائيلي وذلك في حالة التقدم في عملية النقاش وبما لا يزيد عن 9 شهور بعد إيداع المخطط لدى الجانب الإسرائيلي.

# **ملحق رقم (2): نموذج الأنشطة والمهام للكادر الاستشاري**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
|  | **الاسم** | **الخبرة/ الاختصاص** | **سنوات الخبرة** | **الأنشطة والمهام العمل** | **أيام العمل** |
| **مكتبي** | **ميداني** | **المجموع** |
| 1 |  |  |  | * .....................................
* .....................................
* .....................................
 |  |  |  |
| 2 |  |  |  |  |  |  |  |
| .... |  |  |  |  |  |  |  |

# **ملحق رقم (3): "دليل التخطيط الفيزيائي" و"دراسة آلية تقييم أثر حقوق الإنسان" باللغة الانجليزية متاح على الرابط الألكتروني:**

<https://www.dropbox.com/sh/7kg8dhl5nnfrfk6/AAAW44W-S5YmSwGkFg7VTmDZa?dl=0>

1. في 2015 زار الارض المحتلة فريق من خبراء التخطيط الدوليين الذين قاموا بمعاينة وفحص الوضع القائم في المنطقة "ج"، وعقدوا سلسلة اجتماعات مع مختلف الاطراف، وفحصوا المخططات الهيكلية المقدمة لسلطات الاحتلال الاسرائيلي. حيث خلصوا الى عدة توصيات، اهمها "ان المخططات التي اعدتها مكاتب التخطيط الفلسطينية ملائمة لمعايير التخطيط التقنية، مما يفرض على الادارة المدنية المصادقة عليها بصورة عاجلة والتعامل مع هذه المخططات كاساس للتطوير في المنطقة "ج". [↑](#footnote-ref-1)
2. سيتم الإتفاق على الحدود التنظيمية النهائية بالتشاور مع المجتمعات المحلية وبالتوافق مع الطرف الأول. [↑](#footnote-ref-2)